الشركات العاملة في الارتزاق

إن وجود مثل هذه الشـــركات يســـمح للإدارة الأمريكيـــة بتنفيذ أهداف متعددة في السياسة الخارجية دون الخوف من الاهتمام الإعلامي الذي يترافق مع عودة جنود أمريكيين في توابيت بعد أن قتلوا في معارك خارج البلاد، والإنكار هنا «للمهمة» أســـهل علـــى الحكومة عندما يكون أولئك العاملون في الخارج غير مرتدين الملابس العسكرية الرسمية.

الكولونيل هاكوورث

لا يمكـــن بحال من الأحوال الحديث عن المرتزقة من دون التطرق إلى الشـــركات الفاعلة في هذا المضمار وتحديد الحالة العراقية في كل جانب، وبالرغـــم من الفظائع المعروفة عالميـــاً التي ارتكبها هؤلاء المرتزقة في العديد من دول العالم؛ إلا أن الوقائع الحالية تشـــير إلى القبول العالمي لهؤلاء المرتزقة، وغالباً ما نجد أن الشركات التي توجد داخل الدول الغنية بالمواد الطبيعية، وتمتاز بالمناخ السياسي المضطرب لها رجالاتها العاملون في المجال الأمني والعســـكري، إما حراســـاً أو عاملين على المشاريع، وتضم هذه الفئات على تنوعها واختلافها بعضاً من أسوأ وأشرس العاملين في هذا القطاع الذي بات يجد قبولاً عالمياً لنشـــاطه، ويقومون بأقذر الأعمال وأخطر العلميات التي سنأتي على ذكرها، وكلها تندرج في باب الجرائم ضد الإنســـانية، وانتهاك حقوق الإنســـان، وكذا ارتباطهـــم الوثيق في عمليات التعذيب في الســـجون والمعتقلات التي يؤسسونها أو يشرفون على الخدمات فيها.

وقد عمدت كثير من الدول على خفض عدد العسكريين العاملين في جيوشها؛ فبريطانيا أعلنت أنها بصدد توفير سبعة مليارات جنيه وتقليص عدد العاملين في جيشها، وأعلن وزير الدفاع الأمريكي المستقيل دونالد رامسفيلد عن عزمه إلغاء ٢٠٠ ألف وظيفة من القوات الأمريكية، وكذلك الرئيس الروسي فلادمير بوتين وافق على خصخصة مجموعة كبيرة من الشركات العسكرية المملوكة للدولة.

لقد وجدت تلك الشركات التي توظف العاملين في القطاع الأمني؛ وجدت في العراق مكاناً خصباً لرجالاتها حتى أصبح السوق العراقي الحالي مكاناً موائماً للكثير من المرتزقة، وهم وقبل دخولهم الأراضي العراقية نالوا قسطاً كبيراً من التدريب من قبل الشركات التابعين لها، ومن أشهر شركات المرتزقة العاملة في هذا المجال شركة جنوب إفريقية تسمى (Executive Outcomes)، وأخرى إسرائيلية (لفدان)، والبريطانية (ساندلاين)، والأمريكية (MPRI)، والبريطانية (نورث بريدج)، و(كيلوج براون آند روت)، و(داين كورب) وغيرها كثير من الذي سنأتي على ذكره.

الشركات الأمريكية

تنص المادة ٩٥٩ من الباب ١٨ من القانون الأمريكي على أن «أي شخص على التراب الأمريكي: إذا انخرط أو التزم بتأجير نفسه أو استدعى شخصاً آخراً أو حرَّض غيره على الانخراط أو الالتزام بخدمة جيش أمير أو دولة أو محمية، أو منطقة أو شعب أجنبي كجندي أو قناص أو بحار على متن باخرة أو زورق حربي أو كان في

طريقه إلى الحـــرب، يعاقب بألف دولار غرامة مالية كحد أقصى أو بالحبس مدة ثلاث سنوات أو بالعقوبتين معاً».

لقد نشـــط سماسرة الحروب وتجار الموت في استثمار المحاربين الســـابقين من ذوي الروح المغامرة والتعطش إلى القتل وسفك الدماء ليشـــكلوا منهم ما أطلقت عليه نيويورك تايمز في أحد أعداد نيسان ٢٠٠٤م (جنـــود الظل). فكان الاســـتثمار الجديد بأســـلوب حضاري ومهذب هذه المرة، فأسسوا لهذا الغرض شركات لتأمين المرتزقة لمن يطلب تحت تســـميات ملمعة جعلت عملهـــم أكثر قبولاً من الناحيتين الاجتماعية والقانونية، فهي شـــركات أمنية تؤمن حراساً أمنيين لمن يرغب في الحصول على حماية مقابل ثمن، وضمن ذلك محاولة لرسم صورة جديدة لهؤلاء الوحوش البشرية بدلاً عن الصورة الراسخة في أذهان الناس.

لا يشكل تعاون الشركات الأمنية الخاصة التي تستخدم المرتزقة مع القوات الأمريكية أمراً جديداً بالنســـبة لـــلإدارة الأمريكية، فقد بدأ هذا التعاون منذ حرب فيتنام، لا ســـيما من قبل وكالة المخابرات المركزيـــة الأمريكيـــة، ضمن برنامج ســـري عرف باســـم (العمليات السوداء)، وكان المرتزقة يرسلون لتنفيذ عمليات اغتيال وتخريب ضد مواقع معادية لا تريد واشـــنطن التورط فيها بشـــكل مباشر، فهي لم تعترف بأي من المرتزقة التابعين لهذه الشركات الأمنية الخاصة ممن اعتقلوا أو قتلوا في هذه العمليات.

واليـــوم رائد عمليات خصخصة الحـــروب، وداعيها وراعيها في الولايات المتحدة، دونالد رامســـفيلد وزير الدفاع الأمريكي المستقيل،

كما أكدها أيضاً دافيد بتراويس القائد الأعلى للقوات الأمريكية في العراق، وكذلك نائب الرئيس ديك تشيني، وتحت رعايتهما - رامسفيلد تشيني - جرى التوسع في بناء وتطوير شركات الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، ففي منتصف عام ١٩٩٢م وفي أثناء إدارة جورج بوش الأب، تم تكليف شركة (سيرفس روت براون) بوضع خطة لتنفيذ خصخصة الخدمات العسكرية في مناطق الحرب، وحصلت هذه الشركة أيضاً على خمسة ملايين دولار أخرى لتحديث خطة الخصخصة، وتعد هذه الشركة إحدى الشركات الفرعية التابعة لشركة (هاليبورتون)، كما كسبت هذه الشركة أيضاً عقداً قيمته ٢,٥ بليون دولار لبناء وإدارة قواعد عسكرية بعضها مواقع سرية كجزء من برنامج «الزيادة المدنية اللوجستية للجيش، وقد تم تنفيذ خطة تشيني حيث جرى تقليص حجم الجيش الأمريكي من ٢,١ مليون جندي في عام ١٩٨٩م إلى ١,٤ مليون جندي في عام ٢٠٠٤م، أدى إلى الاعتماد على شركات الخدمات العسكرية الخاصة التي تولت هذه المهمة لسد الفجوة العسكرية والأمنية الناتجة عن قرار الولايات المتحدة الدخول في صراعات مسلحة إقليمية في مناطق ساخنة من العالم خارج أراضيها، وكانت شركة (لوجن فوريجن) رائدة في سد هذه الفجوة بين احتياجات السياسة ومطالب تخفيض الجيش، وذلك بما قدمته من متعهدين مرتزقة، فقد انتقل مئات من العسكريين المتقاعدين إلى العمل في هذه الشركات الخاصة، وكانت هذه الشركات حتى بداية الحرب في العراق تعمل بحذر شديد إلى أن جاءت الحرب وأظهرتهم إلى العلن.

وأكدت مجلة الإيكومنست البريطانية التي أفردت تحقيقاً حول الشركات العسكرية الأمريكية أن الشركات العسكرية الخاصة تحتل المرتبة الثالثة في خانة المساهمين الكبار في دعم الجهود العسكرية الأمريكية والبريطانية في العراق، وقد أدت حرب العراق في مارس ٢٠٠٣م إلى تعمق الشركات العسكرية الخاصة لخدمة القوات الأمريكية، حيث كانت السفن الحربية في الخليج العربي تعمل وعليها أطقم من أفراد البحرية الأمريكية، وبجوارهم مدنيون من أربع شركات متخصصة في تشغيل بعض أنظمة التسليح الحديثة والأكثر تعقيداً في العالم، وعندما دخلت الطائرات دون طيار (بريداتور) في الخدمة، وكذلك (جلوبال هوك)، بالإضافة للقاذفات (بي-٢) التي تعمل بنظرية الاختفاء عن شاشات الرادار، كانت هذه الأنظمة التسليحية يتم تشغيلها وصيانتها بواسطة أشخاص غير عسكريين يعملون لحساب شركات عسكرية خاصة، وقد تعمّق القطاع الخاص في العراق كثيراً عندما تدخل في شؤون مرحلة ما بعد توقف القتال، حيث حصلت الشركات الأمريكية على عقود سخية لتدريب الجيش العراقي الجديد.

وفي الولايات المتحدة يبلغ عدد الشركات المرتزقة والمرخص لها في العمل نحو ٣٥ شركة، وتسمى شركات تعهدات عسكرية ومن بينها شركة (إم بي آر آي) التي تفتخر أن نسبة الجنرالات فيها أكبر من نسبة الجنرالات في البنتاجون نفسها، وقد أدت الحرب على الإرهاب، وخوض حربين في أفغانستان والعراق إلى تضاعف تعاون الإدارة الأمريكية مع المرتزقة للقيام بأعمال من الباطن، حيث

يطلق عليهم اسم «متعاقدون عسكريون من القطاع الخاص»، كما أن البنتاجون لا يستطيع خوض حرب من دونهم، فهم يحلون محل الجنود المقاتلين في كل شيء من الدعم اللوجستي إلى التدريب الميداني والاستشارة العسكرية في الداخل والخارج.

وكشف خبراء عسكريون أمريكيون عن تجاوزات فيما تتعلق باستخدام وزارة الدفاع الأمريكية لهؤلاء المرتزقة بكثرة، حيث يقول الكولونيل هاكوورث، الذي حصل على عدة أوسمة خلال حرب فيتنام: «هؤلاء المرتزقة الجدد يعملون في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية بينما يتغاضى الكونجرس عن ذلك، وهذا يسمح لنا بدخول حروب، حيث نتردد في إرسال الجيش أو المخابرات المركزية، وفي النهاية فإن دافع الضرائب الأمريكي يدفع لجيش المرتزقة التابع لنا، وهذا يناقض تعاليم آبائنا المؤسسين، كذلك فإن وجود مثل هذه الشركات يسمح للإدارة الأمريكية بتنفيذ أهداف متعددة في السياسة الخارجية دون الخوف من الاهتمام الإعلامي الذي يترافق مع عودة جنود أمريكيين في توابيت بعد أن قتلوا في معارك خارج البلاد، والإنكار هنا «للمهمة» أسهل على الحكومة عندما يكون أولئك العاملون في الخارج غير مرتدين الملابس العسكرية الرسمية»[1]، وفي العراق يقومون على نقل توريدات عسكرية أو القيام بمهام عسكرية وحماية مناطق معينة، أو تنظيف مناطق بترولية من الألغام العراقية المزروعة أو بقايا القنابل العنقودية الأمريكية في بداية الحرب؛ إلا أن النتائج التي أخذت تظهر تباعاً من بعد إعلان انتهاء العلميات القتالية، مروراً بمن أسر واعترف أنه يعمل لصالح إحدى الشركات الخاصة،

وحتى اعترافات كبار القادة العسكريين، أكدت أن للمرتزقة دوراً واضحاً في حرب العراق، وتعد شركة هالبرتيون صاحبة نصيب الأسد في كل ما يخص الموضوع العراقي تحديداً، حيث بلغت قيمة العقود التي وقعتها ١٨ بليون دولار، مما أدى إلى زيادة عائداتها في الربع الأول من سنة ٢٠٠٤م بمقدار ٨٠٪ مما كان عليه الحال في الربع الأول من سنة ٢٠٠٣م وفقاً لما ذكرته صحيفة الفايننشال تايمز، فشركة هالبرتيون المتعددة الجنسية والتي أدراها حتى العام ٢٠٠٠م نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني حصلت منذ انتهاء الحرب عام ٢٠٠٣م على مجموعة من العقود، كما تورطت وبشكل مباشر في مجموعة من الفضائح التي تبرهن على ارتباط المصالح ما بين إدارة بوش والشركات المتعددة الجنسيات في تركيبة الصناعة العسكرية الأمريكية.

وقد صدر تقريران عن لجنة التحقيق في الكونغرس الأمريكي يتضمنان اتهامات بالاستيلاء والاستهتار بأكثر من ثلث الممتلكات الرسمية الحكومية والسلطة المؤقتة للتحالف في العراق، وكشف تقرير الجنرال ستيورات باون عن فقدان ما قيمته ١٨ مليون دولار من معدات وأجهزة تابعة لسلطة التحالف المنحلة التي أشرفت على إداراتها شركة (كاي بي آر) التابعة لشركة هالبرتيون مدة عام وشملت المعدات مولدات كهرباء وعجلات شحن رباعية وأجهزة كومبيوتر، كما كشف التقرير عن ضياع ١٢٩٧ فاتورة من أصل ٣٠٣٢ واختفاء ٤٠٠ فاتورة رسمية، واحتكار تزويد الجيش الأمريكي بالطعام والوقود وزيادة أسعاره بتكلفة تقدر بـ ٦١ مليون دولار، ومع ذلك ما زالت

الشـــركة لها نصيب الأسد من ثروات العراق[٢]، كجائزة على سرقاتها المتواصلة.

وفـــى حقيقة الأمـــر قد لا نفاجئ الكثيرين عنـــد القول إن كثيراً من الجرائم التي ارتكبت في العراق ســـبق أن ارتكبها مرتزقة شركة (هالبيرتون) في بورما، عندما كان تشيني يشغل منصباً رئيساً في هذه الشركة، وفى هذا الشأن يقول (معهد الدقة العامة): «لقد استفادت هالبيرتون في عهد تشـــيني استفادة هائلة أيضاً من المشروعات التي قامت بها حول العالم، والتي أدينت على نطاق واســـع نتيجة لما سببته من إساءة بالغة لحقوق الإنسان، والتدمير الهائل للبيئة، وهناك أمثلة عديدة لذلك تشـــمل القيام بأعمال مع شركة خطوط أنابيب (يادانا) سيئة السمعة في بورما - وهو مشروع مدمر للبيئة ارتكبت في إطاره كما تقول إحدى المحاكم الفيدرالية الأمريكية - انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب والقهر، مع تهجير السكان بالقوة.

وتعد شـــركة (ديان كورب) من الشركات التي أبرمت عقوداً عالية القيمة في العراق، حيث أبرمت عقوداً مع وزارة الدفاع قدرت قيمتها بأكثـــر مـــن ٢ بليون دولار للقيـــام بتدريب عناصر الشـــرطة المحلية فـــي مرحلة ما بعد الحرب، وفي مناطـــق الصراعات الإقليمية حول العالـــم. وخـــلال العقد الأخير، أرســـلت هذه الشـــركة مدربيها إلى هاييتي، والبوسنة والهرسك، وكوســـوفو، وليبيريا، وتيمور الشرقية، وأفغانســـتان، والعـــراق حالياً، وتتخذ الشـــركة من ريســـتون بولاية

فرجينيا مقراً لها، وكانت قد أسست سنة ١٩٩٧م ولا يقتصر نشاط هذه الشركة على كولومبيا والعراق والمناطق الساخنة، ولكن هناك حراساً شخصيين يقومون بحراسة الرئيس الأفغاني حامد قرضاي لحمايته من الاغتيال.

وقامت هذه الشركة أيضاً بتشغيل الخدمات الجوية لصالح برنامج مكافحة المخدرات كجزء من خطة كولومبيا في هذا الصدد، وتكسب من وراء هذه الخدمة نحو ٨٠ مليون دولار سنوياً، وهناك أوامر رسمية صادرة للجنود الأمريكيين الموجودين في كولومبيا بالابتعاد عن الصراعات المسلحة، حيث إن الأفراد المسلحين التابعين لتلك الشركات الخاصة مستعدون للتضحية بأنفسهم مقابل ١٠ آلاف دولار شهرياً، ولا يلتزم هؤلاء المرتزقة بأي مواثيق شرف عسكرية؛ كما أن واشنطن ليست مسؤولة عنهم بشكل مباشر، ولا يجري الإعلان عن الخسائر التي تقع في صفوفهم، ويقول مايلز فريشت، وهو سفير أمريكي سابق لدى كولومبيا: «عندما تُقتل عناصر من تلك الشركات الخاصة نكتفي بالقول إنهم ليسوا جزءاً من قواتنا العسكرية»[٣].

كما قامت هذه الشركة بتحديث أنظمة المعلومات بكل من وزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الدفاع، ومكتب التحقيقات الفيدرالية FBI، وإدارة الإيرادات الداخلية، ولجنة الأمن وسوق الأوراق المالية، ووكالة دعم مكافحة المخدرات، كما تقوم أيضاً بتشغيل وإدارة مراكز الحدود الأمريكية المكسيكية، وميادين اختبار الأسلحة، والقواعد الجوية، وأسطول طائرات ومروحيات الرئيس الأمريكي.

كما حصلت شـــركة (ديـــان كورب) على عقـــد قيمته ٩٥٠ مليون دولار فـــي هذا الصـــدد، وهو ما يعني أن إحدى المؤسســـات الرائدة في تكنولوجيا المعلومات انضمت بقواها مع واحدة من أكبر شـــركات الخدمات العسكرية الخاصة، مما يجعلها مركز قوة كبيرة في المجمع العســـكري - الصناعي، ثم حصلت على عقد آخر قيمته ٥٠٠ مليون دولار مـــدة خمس ســـنوات لبناء قوة الشـــرطة العراقية الخاصة في عـــراق مـــا بعد صدام، حيـــث تم تحويل هذا المبلـــغ من مخصصات برنامج مكافحة المخدرات في أفغانستان لصالح العراق.

شركة بلاك ووتر Black Water Security

ومن الشـــركات الأخرى المؤثرة شركة بلاك ووتر، وقد نُشر في ٣ أبريل ٢٠٠٤م إعلاناً في جريدة (هيرالد تريبون) عن شـــركة مسجلة في ديرهام في شمال كارولاينا تعمل تحت اسم (بلاك ووتر)، وتشرف على منشـــآت تنتشر على مساحة ٢,١٠٠ فدان لتدريب المرتزقة قبل إرسالهم للخدمة في العراق، وفي فبراير ٢٠٠٤م بدأت الشركة بتدريب كوماندوز سابقين في جيش الجنرال التشيلي أوجستو بينوشيه بهدف إرســـالهم إلى العراق، وقد زادت مكاســـب هذه الشـــركة في العراق بنســـبة ٣٠٠٪ بعد أن حصلت علـــى عقد بقيمة ٣٥,٧ مليون لتدريب ما لا يقل عن عشـــرة آلاف بحار على فنون حرب العصابات، وكانت هذه الشـــركة تتولى حماية بول بريمر قبـــل أن يغادر العراق، وهنا لا بد من الإشـــارة إلى أن المتعهدين الأربعة الذين قتلوا وحرقوا وسحلوا فـــي الفلوجة؛ لم يكونوا إلا عاملين في شـــركة بـــلاك ووتر، حتى إن الشـــركة لم تعلن أســـماء قتلاها الأربعة؛ بل أصدرت بياناً قالت فيه

إن موتهـــم هو بمثابة تذكير بالظروف غيـــر العادية التي يتطوع فيها أولئك المحترفون لخدمة غرض تحقيق الحرية والديمقراطية للشعب العراقي.

ومن إســـهامات هذه الشركة في حرب العراق استئجار ستين من رجال الكوماندوز الذين عملوا لحســـاب الديكتاتور التشيلي السابق بينوشـــيه، وعدد آخر لم يكشـــف عنه من ضباط وجنود شرطة نظام التمييز العنصري الذي كان يحكم في جنوب إفريقيا لحماية من يقيم في المنطقة الخضراء التابعة للاحتلال الأمريكي هناك.

هذه الشركة تحتاج إلى وقفة، فقد وضع عنها كتاب بعنوان (بلاك ووتر: صعود أقوى جيش مرتزقة في العالم) لمؤلفة جيرمي سكاهيل، حيث يقول مؤلف الكتاب عن الشركة: أسست بلاك ووتر عام ١٩٩٦م-١٩٩٧م من قبل إريك برنس الذي كان أحد أغنى الأغنياء حيث خدم في القـــوة البحرية الأمريكية الخاصة كـ (نيفي ســـيل). المكان الذي أســـســـت فيه مؤسســـة بلاك ووتر كانت قطعة أرض مساحتها ٥٠٠٠ هكتار قرب مســـتنقع ديســـمال (كئيب) في ولاية كارولاينا الشمالية ومولت من قبل الثروة الخاصة لإريك برنس.

وجاء إريك برنس من ســـلالة مسيحية يمينية غنية جداً في بلدة هولندا الواقعة في ولاية ميشيغان الأمريكية. والده كان يدعى إيدغار برنـــس الذي كان رأســـمالياً طموحاً والذي بنى مؤسســـة كبيرة جداً تدعى (برنس مانيوفاكتشرنج كورب) لصناعة أجزاء مهمة تدخل في صناعة السيارات. نشأ إريك برنس في جو، خلط فيه نوع من بشائر السوق الحرة الإنجيلية بالإنجيل المسيحي الحرفي.

عمل إيريـــك برنس كمتدرب في البيـــت الأبيض في عهد جورج بوش الأب إلا أنه اشـــتكى بأن بوش الأب لم يكن يمينياً محافظاً بما فيه الكفاية، وعمل متدرباً لعضو الكونجرس اليميني المحافظ لولاية كاليفورنيـــا دان روراباخـــر الذي بعد ترك مـــع الرئيس رونالد ريغان كمستشـــار وكاتب خطابات وذهب إلى أفغانستان للالتحاق بالمقاتلين الأفغـــان قبل أن يصبـــح عضواً في الكونجـــرس الأمريكي، ولحق به إيريك برنس في أيام شبابه قبل التحاقه بالقوات الأمريكية.

ومن المتنفذين الأقوياء في شركة (بلاك ووتر) (جاي كوفر بلاك) يعمل حالياً مســـؤولاً في إدارة بوش وقد عمل سابقاً مدة ثلاثين عاماً في جهاز المخابرات المركزية الأمريكية، وكان أحد مسؤولي المخابرات المركزية الرئيسين في إفريقية خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، ووصل إلى السودان في أوائل التسعينيات متنكراً تحت غطاء دبلوماســـي لمتابعة القبض على (كارلوس)، وتعرض كوفر لمحاولة قتل، وانتقل بعدها للعمل في أمريكا اللاتينية ولكن قبل أحداث ١١سبتمبر أعيد إلى الولايات المتحدة وعين ليترأس مركز مكافحة الإرهاب التابع لوكالة المخابرات المركزية.

وكوفر مسؤول عن النشاط السري لـ (إكسترا أوردينيري رينديشن) الذي تقوم به وكالة المخابرات المركزية، وهو اختطاف ونقل الســـجناء العرب والمسلمين من دول ونقلهم إلى سجون سرية في دول أخرى في أوربا الشرقية وبعض الدول العربية والإفريقية؛ لتعذيبهم والحصول منهم على معلومات استخباراتية تحت التعذيب.

وفي عام ٢٠٠٥م نشـــرت شركة (بلاك ووتر) عناصرها فى ولاية نيو أورلنز بعد أن تعرضت لإعصار كاترينا وقدمت فاتورتها للحكومة الفيدرالية على أساس ٩٥٠ دولاراً للفرد في اليوم، وقد وصلت أرباحها اليومية أحياناً إلى ٢٤٠،٠٠٠ دولار أمريكي، وفى ذروة نشـــاطها كان لدى الشـــركة ٦٠٠ مقاول يعملون لصالحها فـــي المنطقة الممتدة من تكساس وحتى المسيسيبي.

ومنذ إعصـــار (كاترينا) جعلت (بلاك ووتر) قســـماً خاصاً يهتم بالعقود المحلية، حيث تقدم (بلاك ووتر) خدماتها ومنتجاتها لـ (قسم الأمن الوطني) كما أن ممثليها قابلوا حاكم كاليفورنيا الممثل الســـابق أرنولد شـــوارزينجر وتقدمت الشركة للحصول على ترخيص يخولها بالعمل في كامل الولايات الأمريكية الواقعة على الشـــاطئ، كما أنها توســـع من نشـــاطها ووجودها في داخل الحدود الأمريكية وافتتحت فروعاً لها في ولايتي إيلليونز وكاليفورنيا.

ويتمثـــل أكبر عقد حصلت عليـــه وأبرمته مع الحكومة في توفير الحماية للدبلوماســـيين الأمريكيين والمرافـــق التابعة لهم في العراق. وقـــد بدأ ذلك العقد في عـــام ٢٠٠٣م بقيمة ٢١ مليون دولار أمريكي بالتكليف المباشـــرة لتوفير الحماية للحاكم الأمريكي بول بريمير، ثم قامت الشـــركة فيما بعد بحماية جـــون نيغروبونتي وزلماي خليل زاد، إضافة إلى الدبلوماسيين الآخرين والمكاتب التابعة لهم، كما أن قواتها تحمـــي أكثر من ٩٠ عضواً فـــي الكونغرس بالعراق بما فيهم الناطقة

باسم البيت الأبيض ناسني بيلوسى ورئيسة الكونغرس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي.

ويؤكد وجود تلك الشركات التي أصبح نشاطها معروفاً على مستوى العالم والعراق تحديداً بيتر سينفر من معهد بروكينز لأبحاث الأمن القومي والذي ألف كتاباً عن ظاهرة المرتزقة بعنوان (محاربو الشركات)، وأكد أن أجور رجالات هذه الشركة في اليوم الواحد تصل نحو ألف دولار.[٤]

فيما يقول إيريك برانس أن الأجور التي يتقاضها المرتزقة ما تزال أقل من أجور الجنود النظاميين؛ مؤكداً أن البنتاجون مرهق من الزيادة؛ فالثلاثين ألف جندي المقدر إضافتهم إلى القوات الأمريكية في العراق مطلوب لهم ما بين ٣,٦ إلى ٤ مليارات دولار، أي ١٣٥٠٠٠ دولار لكل جندي، وباستطاعتنا -وكما يقول برانس- فعل ذلك بأقل التكاليف.

ومن الشركات الأخرى في العراق هناك شركة رابطة علوم الكومبيوتر (سي. إس. سي) وهي شركة متعاقدة تقريباً مع كل الوكالات الأمريكية الرئيسة، فمن خلال تعاقداتها مع وزارة الدفاع والخارجية، يمكنها الإسهام في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية بالوكالة، ذلك أن أفراد الأمن الخاصين التابعين لها، يتمتعون بحصانة من العقوبات الجنائية.

وقد تمكنت هذه الشركة من خلال عملها في مجال تكنولوجيا المعلومات مع وكالة الفضاء القومية أن تقوم بتحديث وصيانة وتشغيل

معظم أنظمة الاتصالات والمراقبة الأعلى أمناً وانتشاراً في العالم، كما تدير أيضاً القواعد الجوية، وخطط حرب المعلومات، وأنظمة تسليح الجيش، وأمن البحرية، ومعظم الأسطول الجوي لوكالة Nasa، هذا بالإضافة لما يتعلق بشؤون التكنولوجيا العابرة للقارات الخاصة بوزارة الأمـــن الوطني، كما هناك شـــركة (ITT) التي تقوم بإمداد الحراس المســـلحين، ومعظمهم مدنيون أمريكيون لحراسة المنشآت الأمريكية في المنطقة الخضراء.

وهناك شـــركة لوكهيد مارتن وهي شـــركة بترولية تضاعف قيمة السهم الاسمي لها ثلاث مرات في سنة ٢٠٠٤م، بعد أن كانت متدنية عـــام ٢٠٠٠م، وقد صرح أحد كبـــار موظفيها أن النجاح الذي حققته الشركة جاء بعد تغيير خارطة العمل الجغرافية.

وهناك فرقة معروفة باســـم (جنود الثـــورة المحترفين) وتنحصر مهماتها في تدريب المرتزقة فقط، وشـــركة كرولن، وشركة ذكونترول ريســـك وهما تتوليان أمن موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة فينل كوربوريشن.

إن الحديث عن تجاوزات أبناء الحضارة الأمريكية في مسلســـل القتل غير المشـــروع يطول جداً، فهـــي -الولايات المتحدة- إن تبرأت مـــن أفعالهم، فلن تســـتطيع بأي حال من الأحـــوال التنصل من عمل شـــركات خاصة للأمن وعاملة في الولايات المتحدة بشـــهادة العديد من الخبراء الأمنيـــين، إضافة إلى خبراء التعذيب والقتل في العديد من دول العالم ودفاعها عنهم، وهنا نذكر اسم إيمانويل كونستانت من

obeikandl.com

هاييتي المعروف بـ «توتو» وهو قائد لمجموعات شبه عسكرية من عهد دوفالييه، وهناك الكثير ممن تحتضنهم الولايات المتحدة، وكونستانت هذا هو مؤسس الجبهة الثورية للتقدم والرقي في هاييتي، وهي المجموعة شبه العسكرية التي استنفذت الجزء الأكبر من إرهاب الدولة في بداية التسعينيات تحت مظلة الحكومة العسكرية التي أطاحت بالرئيس إريستيد، ويقيم كونستانت الآن في حي كوينز بنيويورك، وقد رفضت الولايات المتحدة طلباً بتسليمه تقدمت به هاييتي، والسبب -وفقاً للتحليل العام- هو أن كونتانت يمكن أن يكشف صلات بين واشنطن والحكومة العسكرية التي قتلت من أربعة إلى خمسة آلاف من سكان هاييتي، وهو العمل الذي لعبت فيه قوات كونستانت شبه العسكرية دوراً رئيساً.

إضافة إلى العلاقة الوثيقة مع مانويل كونتيراس الذي كان رئيس الشرطة العسكرية السرية التابعة لبينوشيه والمخابرات، وبصفته القائد فقد كان مسؤولاً عن قتل وتعذيب واختفاء عدد لا يحصى من المعارضين، وقد اعترفت وكالة الاستخبارات الأمريكية بهذه العلاقة، وأن هدفها كان لتأمين المساعدات الاستخباراتية عن أهداف خارجية، وأن كل ما قدمته الوكالة كان من باب التنظيم والتدريب الداخلي لمكافحة الإرهاب والتخريب في الخارج وليس لمحاربة خصوم النظام داخلياً، وأمام هذا الهروب وترك القاتل بينوشيه ومجموعة من المرتزقة التي أحاطت به فقد صدر تقرير هنتشي عن الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٠م الذي أكد على أن حكومة الولايات المتحدة كانوا أطرافاً في أعمال التعذيب والقتل والاختفاء على يد فرق الموت

التابعة لبينوشـيه[٥]، وللدور الأمريكي في مجـال دعم القتل والقتلة فصول أخرى ليس المكان هنا لسردها.

ويدرك القادة العسـكريون الأمريكيون أن تفوقهم الساحق وقوة النيـران التي يملكونهـا، كلاهما لا يكفي لتفـادي عمليات الخطف والكمائن والتفجيرات، بعدما تحول احتلال العراق إلى جحيم حقيقي، وفي محاولة لتعويض الشـعور بالعجز يحاول الاحتلال ممارسة نوع من (الغرور الاسـتعماري) عـن طريق احتقـار العراقيين ورفضهم ومعاقبتهم ومحاولة تدجينهم، باسم (المهمة السامية والمقدسة) التي رفعها جورج بوش شعاراً للحرب، أي (نصرة الخير على الشر والدفاع عن الحضارة وإحلال الديمقراطية).

هذا السلوك العنصري يجد تشجيعاً في القانون الأمريكي الذي يمنح الجنود والقيادات الحصانة ضد الملاحقة القضائية، بالرغم من أنهم يمارسون أحياناً الحرب على طريقة القتلة والسفاحين، وهو في أي حال يبرر تصاعد المقاومة العراقية والدعم الشـعبي الذي تلقاه، شـهراً بعد شـهر، كرد مباشـر على أعمال القتل والتعذيب، ويمكن القـول إن (العدالـة) الأميركية في العراق لا تختلـف عن (العدالة) البريطانيـة في الهند قبل اسـتقلال الهند، و(العدالة) الإسـرائيلية في الأراضي المحتلة، والمشـهد الأكثر تعبيراً عن هذه الممارسـات ما حدث فـي الفلوجة العراقية من أجل معاقبـة مجموعة مثلت بجثث المرتزقـة الأمريكيين الأربعة التابعين لشـركة بلاك ووتر عند مدخل المدينة، قصفت القوات الأميركية الأحياء السكنية بالفسفور الأبيض، وأوقعت مئات القتلى المدنيين، وبينهم عشرات الأطفال. وفي محاولة

لإرهاب المقاومين تم ارتكاب أبشع أنواع الإذلال والتنكيل في سجن (أبو غريب) وفي سجون عراقية.

الشركات البريطانية

تُعد الإمبراطورية البريطانية وليدة مغامرات لجنود مرتزقة مأجورين؛ فالحروب التي أسست لتلك الإمبراطورية كانت من هذا الصنف، فملك الإنجليز إدوارد الأول (١٢٣٩-١٣٠٧) صاحب الذكر السيئ في الحروب الصليبية عندما كان أميراً، تمكن بواسطة جيش من المرتزقة من احتلال أسكتلندا وإيرلندا وويلز وجعلها من بواكير أجزاء تلك الإمبراطورية حيث يقول «إننا باستخدام المرتزقة نستطيع التأكد إنهم لم يتركوا وراءهم غير عظام الأعداء، فهم ليس لهم من القدرات ولا الشفقة ما يجعلهم يعتنون بالأرامل والأيتام، وبعد ذلك فإن من السهل علينا التخلص منهم عندما نريد»[٦].

في الهند عمدت القوات البريطانية إلى تشكيل جحافل ضخمة من جياع الهند البلد المستعبد والخاضع لاستعمارها، وكان اللورد كشنر قد وضع خططاً للارتفاع بمستوى تلك القوات منذ العام ١٩٠٤م، حيث تأمنت بفضل ذلك أعداد غفيرة من القوات المستعدة للقتال من أجل مصالح الإنجليز حيثما تطلب الأمر، وأسهمت الهند بإرسال قوات عسكرية إلى مختلف ساحات القتال، وكانت خيرة تلك القطعات مرتزقة نيباليين يسمون (الجورجا) مكثوا في خدمة القوات البريطانية لأجيال لاحقة بمثابة قوات خاصة ذات مزايا فريدة، ومازال بعضهم يخدم في صفوف تلك القوات، وقد أجر الإنجليز

بعـض وحداتهم لبعض الدول حديثة الاسـتقلال طمعـاً في العوائد المالية المجزية التي يؤمنها تأجيرهم.

وما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى بدأت القوات البريطانية إعادة ترتيب مواضعهـا في العراق المحتل الذي خططت لأن يكـون بقبضتهـا إلى ما لا نهاية، فأسسـت جيشـاً من المرتزقة لحماية بعض معسكراتها على غرار ما كانت تفعله في الهند، وعرف هذا الجيش الوضيع بجيش الليفي تذكيراً بأولئك البائسين المرتزقة من الشـرقيين الذين خدموا كالمتسـولين في أساطيل الإيطاليين في القرون الوسطى ومطالع عصر النهضة، وكان الأكراد والتيارية الذين أتـى بهم الإنجليز من خـارج البلاد ليوطنوهم فـي العراق وأطلقوا عليهم اسـم (الأثوريين) أكثر الناس حرصـاً على الانتماء إلى جيش المرتزقة ذاك وأكثرهم إخلاصاً له، لا بل كانوا أشـد قسوة على أبناء الشـعب العراقي من القوات البريطانية عندما استخدمهم الإنجليز في ضرب التحركات الوطنية في الشمال والجنوب والوسط.

المشـكلة اللاحقة هـي مطالبة الإنجليز رئيس الـوزراء العراقي ناجي شـوكت بتنفيذ ما تعهد به رئيس الوزراء السابق نوري السعيد سـراً بتشـكيل حرس من قوات المرتزقة للقواعد الجوية البريطانية علـى غرار قوات الليفي تتولى الحكومة العراقية نفقاتها، وقد دهش شـوكت من كيفية اتفاق السعيد مع الإنجليز على هذا الأمر دون علم الملك ولا البرلمان.[٧]

منع الإنجليز منذ العـام ١٨٧٠م بموجب القانون تجارة المرتزقة، ولكنهـم وضعوا جانباً مطاطياً في مواد المنع تحسـباً للجوء إلى تلك

التجارة كعادة الإنجليز، ومثال ذلك أن القانون لا يسري على مجموعة الكومنولث إلا إذا صدر أمر خاص من ملك بريطانيا إلى الحاكم العام هناك، واليوم يتصاعد الجدل في بريطانيا حول خصخصة الشركات العسكرية من كونها مسألة حساسة، كما أنها تسبب إحراجات للحكومة البريطانية، فمنذ بداية التسعينيات وحتى الآن تم اكتشاف جمعيات تضم جنوداً من هذا النوع، هذه الجمعيات والمنطويين تحتها يمتلكون أبنية فاخرة، ومكاتب منتشرة في العديد من دول العالم قادرة على شراء الأسلحة بمختلف أنواعها وشحنها إلى حيث الموقع المطلوب الانتشار فيه.

وقد دفع تزايد نشاط هذه الشركات الحكومات البريطانية المتعاقبة إلى متابعة الظاهرة وبحث مخاطرها، خصوصًا أنها تشبه عصابات الجريمة المنظمة، ولا يحكم أعمالها أي وازع أخلاقي، وكل ما يهمها هو الربح المادي أيّاً كان مصدره، حتى إن مجلس العموم البريطاني أعد تقريراً حول الموضوع في ١٢ فبراير ٢٠٠٢م تساءل فيه عن النشاط الحقيقي لهذه «الشركات العسكرية الخاصة» بعبارات لا تجرمها ولم تضعها بالضرورة في خانة الأشرار، بهدف طرح القضية في إطار سياسي للنقاش حول الارتزاق العسكري.

وتقوم الشركات البريطانية بتوريد العدد الأكبر من المرتزقة في العراق، حتى إن الأمر يبدو وكأن بريطانيا اعتبرت أن الارتزاق العسكري يمكن أن يكون إسهامها الفعلي في استقرار وأمن وإعادة إعمار العراق، فقد حققت شركات الأمن البريطانية مكاسب خلال العام الأول من الاحتلال ٢٠٠٣م تجاوزت ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني

(١,٥ مليار دولار)، وبلغ حجم التعاقد السنوي مع المرتزق المحترف في العراق ما بين ٨٠ - ١٢٠ ألف جنيه إسترليني (١٩٠ ألف دولار)، في حين يصل الأجر اليومي في حالة التعاقدات قصيرة الأجل في مناطق ساخنة مثل الفلوجة إلى ألف دولار يومياً.

وبالرغم من أن عدد العاملين في هذه الشركات الذين تستخدمهم قوات التحالف في العراق مازال محاطاً بكل السرية، وكذلك الأموال المخصصة للتعاقد معها، فهي تتحاشى التمييز بين أعمالها المدنية والعسكرية، لكن يقدر عدد المرتزقة العاملين في العراق من خلال هذه الشركات البريطانية - مع الأخذ بالاعتبار الأرقام التي كشفتها صحيفة (الصاندي تايمز) البريطانية- بحوالي ٢٠ -٣٠ ألف مرتزق، بما يعد ثاني أكبر قوة عسكرية في العراق بعد الجيش الأمريكي، وأكبر من القوة العسكرية البريطانية.

وقد كشفت صحيفة (الإندبندنت) البريطانية النقاب عن أن بريطانيا جندت آلاف المرتزقة من أنحاء متفرقة من العالم، وذلك للعمل كجيش سري في العراق يعمل أفراده كرجال أمن سريين مسلحين لحماية مسؤولي وقوات الاحتلال، والمسؤولين الغربيين، ومديري الشركات البترولية الغربية الذين يتدفقون على العراق، وقالت الصحيفة إن المحتلين في العراق ينفقون ملايين الدولارات للحصول على خدمات شركات الأمن الخاصة، لتجنيد هذه الأعداد الهائلة من المرتزقة لمواجهة عمليات المقاومة العراقية الأمر الذي فتح الطريق أمام هذه الشركات لتحقيق أرباح طائلة، كما أوضحت الصحيفة أن آلافاً من الجنود وضباط الشرطة السابقين

مـــن بريطانيا والولايات المتحدة وأســـتراليا وجنوب إفريقيا ممن تم تجنيدهـــم في هذا الجيش الســـري يتقاضون يوميـــاً ما تصل قيمته إلى٦٠٠ جنيه إســـترليني لحماية مســـؤولين غربيين ومدراء شركات النفط والإنشـــاءات في العراق، وأشـــارت الصحيفـــة إلى أن القوات الجوية الخاصة تعاني حالياً من خســـارة بشـــرية ونقص في الأفراد بشكل غير مسبوق؛ نظراً لأن جنودها الحاصلين على مستويات عالية من التدريب يواجهون إغراءات للعمل بشركات الأمن هذه، وأوضحت أن شـــركات الأمن البريطانيـــة لها النصيب الأكبر مـــن عقود الأمن الخاصة في العراق للدرجة التي وصل معها حجم أعمالها هناك إلى نحو مليار جنيه إسترليني.

ونقلـــت الصحيفة عن خبراء عاملين في هذا المجال أن ما يتراوح بين١٢٠٠ و١٥٠٠ جندي وضابط شـــرطة بريطاني سابق بما في ذلك ضباط ســـابقون في القوات الجوية الخاصة، ومشاة البحرية الملكية، البريطانية وقوات المظلات، يمارسون حالياً عملهم في العراق، وتذكر الصحيفـــة أن وزارة الخارجية البريطانية، وإدارة التعاون الدولي بها أنفقتا نحو ٢٥ مليون جنيه إســـترليني لتأجير أفراد حراســـة خاصة ومستشارين أمنيين لحماية موظفيها المدنيين في العراق.

وقد لا تتوفر معلومات بشـــكل دقيق عن الشـــركات البريطانية؛ لأن مثل هذه الشـــركات في العادة لا تصرح عن نشاطها الفعلي سواء أكان فـــي العراق أو غيرها مـــن الدول، ومن الشـــركات الفاعلة في مجال الارتزاق العسكري شـــركة عمليات الأمن الأوربي، وتقول هذه المجموعة عن نفسها إنها قادرة على إرسال فرقة قتالية إلى أي مكان

في العالم خلال ٤٨ ساعة فقط، وهذه الجماعة مارست دوراً قتالياً واضحاً في جنوب إفريقيا خلال حقبة الحكم العنصري وكانت تعرف باسم جماعة (أوت كامس) التنفيذية[٨].

ومن الشركات المهتمة في البعدين العسكري والاقتصادي (المنظمة الاستشارية للرقابة على الأخطار)، التي تستمد اسمها من الوظيفة التي تقوم بها، وهي تقديم النصائح للقوات الأمريكية لتقليل الأخطار التي قد تتعرض لها، وتسارع لحماية نفسها في وقت مبكر، وقد تحولت هذه الوظيفة إلى واحدة من أضخم النشاطات في سوق الخطر في العراق، كما تقدم نصائحها لعملائها عن الأخطار التي ستواجههم في حالة إنشاء مشروع اقتصادي جديد، والتأكد من طبيعة العراقيين الذين يتقدمون للعمل بهذه الشركات، وقدرت أرباح هذه المنظمة في سنة ٢٠٠٣م بنحو ٩,١ مليار دولار، وكانت في سنة ٢٠٠٢م حوالي ٥٠ مليون دولار قبل أن تتوسع أعمالها وتشمل العراق، وهذا يعني أن خروج هذه الشركات بنشاطها عابرة الحدود الدولية للعمل في المناطق التي تزداد فيها الأخطار، قد ضاعف من الأرباح التي تحققها في العمليات التقليدية ذات الطبيعة المدنية، وهذا النشاط يعود بالفائدة على الحكومة الأمريكية كونها تجني من خلفه الضرائب.

وفي تصريحات لريتشارد فنينج[٩] رئيس إدارة عمليات هذه الشركة ومقرها لندن، قال إنهم فتحوا الباب لتجنيد أفراد للذهاب إلى العراق لمن لديهم الكفاءة للقيام بهذه المهمة، وبصفة خاصة للجنود السابقين في بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا، وأكد أن زيادة الطلب على هذه

الخدمة يرجع إلى الرغبة في التقليل من عدد العسكريين النظاميين الذيـن تعتمد عليهم قيـادة قوات التحالف في العـراق، وكانت هذه المنظمة قد بدأت نشـاطها أول مرة في سنة ١٩٧٥م كمجموعة تابعة لشـركة تأمين بريطانية، ثم تشـعبت اهتماماتها بحيث أصبح لديها ٤٠٠ شـخص متفرغين للعمل لحسـابها في أنحاء العالم، بالإضافة إلى ٣٠٠ آخرين في العراق.

وكذلك هناك شركة (أجيس) للخدمات الدفاعية[١٠]، التي أسسها الكولونيل البريطاني (تيم سبايسر) سنة ٢٠٠٢م، فقد كشفت دراسة أجراها (ب. سـنجر)، الخبير في معهد (بروكينـز) أن وزارة الدفاع الأمريكية منحت في شهر مايو ٢٠٠٤م - قبل انتقال السلطة للعراقيين بشـهر واحد - عقداً قيمته ٢٩٣ مليون دولار لشركة (أجيس) للقيام بدور التنسيق مع أكثر من خمسين شركة خاصة تعمل في مجال الأمن لتولي مهمة دعم الأمن والاستقرار في العراق، وهو ما يعكس تناقض ما هو متفق عليه من تسـليم سـلطات الأمن إلى العراقيين، وتعاظم الدور المستقبلي لشركات الأمن الخاصة في العراق، فضلاً عما يمثله ذلك من تعارض في المسـؤوليات الأمنية بين الأجهـزة العراقية من جهة، وهذه الشـركات من جهة ثانية، وقـوات الاحتلال كجهة ثالثة، كمـا يمثل هذا العقد المشـار إليه نموذجاً لاسـتمرار الوجود الأمني المتخفي تحت ستار شركات تقوم بأعمال غير عسكرية، لكنها تمارس نشـاطات أمنية تعد جزءاً أساسـياً من الدور العسكري الأجنبي في العراق.

وهذا الدور التنسيقي الذي يقوم به (سبايسر) جعله يشرف على غرفة عمليات تقبع في المنطقة الخضراء في بغداد، وتتمتع هذه الغرفة بالاستقلالية المطلقة ولديها قمرها الصناعي الخاص بها.

وكانت هذه الشركة فيما مضى تحت اسم (ساندلاين) وقد أثارت ضجة عالمية عندما كانت ترسل أسلحة إلى سراليون على الرغم من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة عام ١٩٩٨م، كما أن الصحافة البريطانية أطلقت على تيم سبايسر صفة المرتزق الأكبر، ورفعت ضده دعوة في بريطانيا إلا أنه اكتشف لاحقاً أن موظفي وزارة الخارجية البريطانية كانوا على علم بصفقة الأسلحة إلى سراليون ومن ثم حُلت شركة (ساندلاين)، وعند تجدد الحاجة لها ظهرت تحت اسم إيجيس.

وهناك شركة (إيرنيس) البريطانية وهي متخصصة بتجنيد المرتزقة وتنفيذ مهمات الحماية العسكرية الخاصة، وقد وقعت في صيف ٢٠٠٣م عقداً قيمته ٣٩,٥ مليون دولار مع شركتين تابعتين لشركة هاليبرتون الأمريكية الشهيرة (صاحبة أول عقد في العراق بعد الاحتلال) هما: (كيلوك براون) و(روت) لتدريب وتأهيل ٦٥٠٠ شخص أغلبهم من البيشمركة لحماية ١٤٠ منشأة نفطية عراقية في شمال العراق.

ويقع مقر شركة (إيرنيس)، التي تأسست سنة ٢٠٠١م، بحيّ المنصور ببغداد، وهي بريطانية مئة بالمئة بالرغم من أنها مسجلة في جنوب إفريقيا، ويرأسها (أليستير موريسون) وهو ضابط سابق

بالقوات الخاصة البريطانية، وينحدر جميع عناصر الشركة تقريباً من القوات الخاصة البريطانية والأمريكية والجنوب إفريقية. وفي ٣٠ مارس ٢٠٠٤م انضم الجنرال المتقاعد (جون هولمز) إلى مجلس مديري الشركة، وهو ضابط بارز في الجيش البريطاني قاد ٢٢ عملية جوية، وتم ترقيته إلى رتبة لواء وقائد للكتيبة الخامسة المحمولة جواً، وسبق لشركة (إيرنيس) أن تولت حماية أنابيب شركة (بريتش بيتروليوم) في كولومبيا، ومن بين نشاطاتها، بيع معدات وأجهزة عسكرية وأسلحة خفيفة وتأهيل القوات الخاصة في شرطة مكافحة الشغب، أما مرتزقة شركة (ميتيوريك) فتتولى حماية أعضاء مجلس الحكم المنحل والوزراء حالياً، وهي تقوم أيضاً بتدريب العراقيين من أتباع الأحزاب القادمة من الخارج.

يقدر حجم التجارة المربحة التي تحققها مكاتب الارتزاق في العراق بحدود مليار دولار في السنة، فعلى سبيل المثال اعترفت الخارجية السويسرية أنها تدفع ١,٦ مليون فرنك (١,٢ مليون دولار) في السنة لفرع شركة ميتيوريك تاكتيكال سوليوشنس MTT للارتزاق في بغداد، مقابل تأمين حماية السفارة ومنزل السفير وأربعة دبلوماسيين سويسريين يقيمون في العاصمة العراقية.

كذلك هناك شركة (Global Risk strategies) ومركزها في هامبتون، وتقوم بتزويد جيوش الاحتلال بالمرتزقة من نوعية (الجوركا) وهم من النيبال، انخرطوا في الجيش البريطاني منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي وشاركوا مع الجيش البريطاني في كل حروبه في العالم، ومعروف عنهم الوحشية والصلابة في القتال،

بالإضافة إلى قوات شبه عسكرية من فيجي، ومتطوعين سابقين في فرقة القوات الخاصة SAS - ex لحراسة مقر رئاسة بول بريمر (سابقاً) في بغداد، وتأمين مواقع رئيسة من بينها ١٥ مقراً للسلطة الأمريكية والعراقية، بما في ذلك المنطقة الخضراء في وسط بغداد، بالإضافة لحراسة قوافل الإمداد التي تمر في المناطق التي تسيطر عليها فصائل المقاومة العراقية.

وهناك شركات كلوبال ديسك ستراتيجي وشركة هارت جروب، وهذه الشركة تقوم بمهام قتالية مباشرة، وقد حوصر خمسة من عناصرها لعدة ساعات في مبنى بمدينة الكوت في العراق وقتل أحد أفرادها وفر الآخرون، وكان القتيل مدير الشركة ذاته، ثم خطفت المقاومة العراقية مستشاراً أمنياً من أصل ياباني وهو أكيهيتو سايتو ثم قتلته، ومع هذا ما زالت الشركة تمارس دورها في العراق.

الشركات الفرنسية[١١]

لجأت فرنسا إلى تشكيل فرقة ضخمة من المرتزقة أطلق عليها اسم الفرقة الأجنبية، وذلك خلال اجتياحها الجزائر سنة١٨٣١م، وكانت معسكراتها في الجزائر، وقد منع المواطنون الفرنسيون من الانتماء إلى تلك الفرقة، وبلغ تعداد المرتزقة فيها في بعض الأوقات ثلاثين ألف قاتل، ولم تكن أنظمة الفرقة تسمح بطلب بيانات تفصيلية عن المرتزق المتقدم للتطوع، وإنما عليه أن يوقع عقداً للعمل في الفرقة مدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ومن بين بنود العقد إنزال عقوبات صارمة تصل إلى الإعدام بحق المتخاذلين في المعركة والفارين منها.

وقد كان لهذه الفرقة دور مهم في توسيع الاستعمار الفرنسي، كما أنها شاركت في معارك الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، ثم حُلت وأعيدت إلى الخدمة منذ عام ١٩٤٦م لترسل إلى فيتنام واستمرت حتى عام ١٩٥٤م، ثم أعيدت إلى الجزائر، إلى أن أمر الجنرال ديغول بإلغائها عام ١٩٥٩م، ومن ثم اتجهوا إلى الدول الإفريقية التي كانت تعاني من مشاكل وحروب داخلية ليجدوا هناك مجالات واسعة للعمل والمغامرة.. فهناك عرف العالم أسماء من كبار أعلام المرتزقة من أمثال بوب دينار والكولونيل ترانكيه وتوني دي سانت بول وشاكرام وشتينر وغيرهم كثير.

تعد فرنسا من البلدان التي سنت القوانين التي تمنع نشاط المرتزقة على أراضيها، فالقانون المناهض لنشاط المرتزقة الذي أقر بإجماع الجمعية الوطنية الفرنسية في ٣ أبريل ٢٠٠٣م ويعاقب عليه المرتزق بالسجن خمسة أعوام وغرامة ٧٥ ألف يورو. وتضاعف العقوبة تجاه القيمتين على تجنيد المرتزقة (السجن سبعة أعوام وغرامة ١٠٠ ألف يورو).

في فرنسا حيث يستفيد موظفو الدفاع والشرطة من نظام تقاعد مبكر، شكل قدامى الوحدات الخاصة ووحدات النخبة التابعة للشرطة والجيش والفرقة الأجنبية وأجهزة المخابرات وبعض وحدات المظليين، أو قدامى أجهزة الأمن الخاص أمثال الجهاز المكلف أمن حزب (الجبهة الوطنية)، شكل هؤلاء جميعاً يداً عاملة مميزة للعمليات السرية كما في زائير (١٩٩٧ و ٢٠٠١م) ومدغشقر (٢٠٠٢م) وساحل العاج (٢٠٠١-٢٠٠٣م)، وقد وردت أسماء ضباط كبار سابقين في

عـداد من يجندون المرتزقة: ضباط الشـرطة السـابقين بول باريل، ألان لوكارو ، فيليـب لوغورجو، روبير مونتويا أو الجنرال جانو لاكاز (رئيس هيئة أركان الجيوش الفرنسـية السابق) المستشار لدى شركة (جيوس) الأمنية التي يرأس مجلس الرقابة فيها الجنرال جان هينريخ وهو المدير السـابق للمخابرات العسـكرية ولجهـاز الأمن الخارجي الفرنسيين.

يرأس السـيد بول باريل إحدى أهم الشركات الفرنسية في هذا القطاع، فيؤكـد أنه ما زال كما كان، «ضابطاً فـي الأمن الداخلي». لا يدعـي باريل لعب دور «تان تان» (شـخصية المدافع عن الخير في الشـرائط المصورة) في إفريقيا حيث يقدم الاستشـارات للعديد من رؤساء الدول. فإضافةً إلى الحماية ومكافحة التجسس والاستقصاء والوقاية من الإرهاب والتدريب على التقنيات والرياضات القاسـية، فإنه يقدم أيضاً خبرته في مجال (إدارة الأزمات).

إن إعداد وتطويع المجموعات يشكل الشق الأول من عمل المرتزقة الفرنسـيين المتمتعين بـ (مهارة قد يحسدهم عليها الكثير من الجنود في الجيش النظامي)، أما الاختصاصات فإنها تشـكل الشـق الثاني مثل سـلاح الإشـارة والمعلومات وقيادة الهليكوبتر واستخدام المدافع وإعـداد العمليات الخاصـة... وحول هذا يوضح فرانسـوا كزافيي سيدوس، صاحب كتاب عن تاريخ المرتزقة ورفيق سلاح سابق لـ بوب دونار أنه «منذ ما بين ٣٠ و٤٠ عاماً كانت الجيوش الغربية والمرتزقة تقـوم بتدريب الجيـوش الإفريقية؛ أما اليوم فإن المقاتل الأساسـي يجري إعـداده بالإجمال ليقوم بالاسـتعراض ويطلـق الرصاص».

و(أوراق القـوة) لدى الفرنسـيين هـي أنهم يعرفون جيـداً إفريقيا الناطقة بالفرنسية ومهارة «فنية» في مقابل الكفاءة «الصناعية» لدى الأنكلوساكسون حسب رأي جيروم.

يشـدد جيروم على أن الفرنسـيين عندما يأتون من جيوش ذات تجهيزات أقـل جودة مما لـدى الأمريكيين وذات لوجسـتية مركبة كيفمـا كان، فإنهم عامة قـد يتدبرون أمرهم بشـكل أفضل؛ لأنهم «يعرفون كيف يرتجلون». والحال أن انسـحاب القوات الفرنسية من إفريقيا منذ أكثر من عشـر سـنوات أوجد حركة طلب جديدة على الخدمات العسكرية. ويسـتخلص جان فيليب دانيال أن هذا يفضي إلى «خصخصة المساعدات العسكرية التقنية».

إن تحدّر المرتزقة الفرنسيين من الوسط العسكري هو في أساس علاقاتهم الغامضة بالأجهزة الخاصة وبأجهزة المخابرات في الدولة الفرنسية. ومنابتهم الأساسية هي في أفواج المظليين وقوات البحرية (الاسـتعمارية سابقاً) والفرقة الأجنبية. وهؤلاء الرجال، سواء أكانوا في العشـرين أم الخامسة والعشـرين أم الثلاثين من العمر يتركون مؤسسـة يرون أنها بيروقراطية جداً ليتحملوا مسـؤوليات في إطار مجموعـات عملانية ذات صيغة أكثر اختصـاراً. وحول هذه النقطة تجمع جميع الشهادات من قريب أو بعيد على ما يعترف به جيروم في قوله: «لو بقيت في الجيش لكنت مجرد رقيب».

وبالنسـبة إلى «الدولة» فإن الاستعانة بالجنود «الخاصين»، وهي العبارة المسـتخدمة غالبـاً مكان كلمة «المرتزقـة» المعتبرة تحقيرية،

يمثل منفعتين رئيستين. فهي تعفيها من أي رقابة ديموقراطية دون المخاطرة بإثارة الرأي العام، يقول أحدهم إن المرتزقة الذين على الهيئة «يستخدمون ويرمون، لا يتركون أي أثر». وبطابع جدي لاذع يهمس ضابط متقاعد من المديرية العامة للأمن الخارجي: «يفضَّل فقدان عنصر من المرتزقة بدلاً من فقدان ناخب»، فيما يضيف آخر ما يزال ناشطاً في هذا المجال: «أضف أنه لن يكون على الجيش أن يدفع بدل تعويضه». فلو أنه تم إرسال مرتزقة يعملون على طريقة (راينبو وارير) لسهّل ذلك إلى حد كبير إدارة الأزمة السياسية.

الشركات الإسرائيلية

إن جاز لنا القول إن إسرائيل الحالية تعد الأكبر في احتضان المرتزقة وتسهيل عملهم، سواء أكانوا في العراق أو فلسطين، فقد نقلت نشرة (ويكلي ديفينس ريفيو)[١٢] في أكتوبر ٢٠٠٢م، عن خطة قدمها اللواء احتياط جدعون شيفر نائب رئيس سلاح الجو الإسرائيلي إلى الحكومة، وتقضي باستجلاب جنود مرتزقة بعد اعتناق اليهودية من دول إفريقية وآسيوية فقيرة من أجل التغلب على مشكلة رفض الجنود الإسرائيليين العمل في تلك المناطق الفلسطينية، حيث يواجه الجيش الإسرائيلي مأزقاً أخلاقياً بسبب تزايد عدد رافضي الخدمة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧م، على أن تقدم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تسهيلات لكل من يخدم لمدة عام واحد وتمنحه على الفور الجنسية الإسرائيلية.

وتؤكد بعض المجلات العسكرية المعنية بالشأن العسكري أن الجيش الإسرائيلي يحتفظ بما تعداده (٧٣٦٥) مرتزقاً بين أفراده، وأنه يملك منظومة متقنة لاستقدام المرتزقة لزجهم في كثير من الواجبات العسكرية التي يستمتعون فيها بالقتل بين الفلسطينيين للتخفيف عن كاهل قواته العسكرية، وهو الأمر الذي فضحه العقيد المتقاعد اليعازر إسحق الخبير العسكري والمحاضر في عدد من المعاهد العسكرية الإسرائيلية في كتاب ألفه وصدر حديثاً بعنوان (المرتزقة في الجيش الإسرائيلي) والذي كشف فيه عن أن الجيش الإسرائيلي اعتمد على هؤلاء المرتزقة منذ تأسيسه الرسمي في العام ١٩٤٨م عندما استقدم ٤٩٤ من المحاربين المتقاعدين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية ووضعوا تحت إشراف إسحق بن باؤول مستشار رئيس الوزراء. وكان بن غوريون رئيس الوزراء الأسبق قد احتفى بمجموعة منهم عام ١٩٥٠م ومنحهم أعلى الأوسمة لخدماتهم المتميزة للكيان الصهيوني.[١٢]

وزيادة على ذلك فقد خصصت لهم أبواب إنفاق خاصة بهم ضمن ميزانية الحرب الصهيونية بدأت بما يساوي ٣٥٠ ألف شيكل وصلت في زمن نتنياهو إلى سبعة ملايين ونصف، خصوصاً وأن عهده شهد استقدام الكثير من الضباط السوفييت المتقاعدين ممن جندهم السمسار الكسندر يهودا الذي هاجر إلى الأرض المحتلة عام ١٩٩٢م. فقد كان ذلك السمسار من الضباط الروس المتقاعدين من فئة الأعوان (من رتبة ملازم وحتى رتبة رائد) داخلاً للعمل في إسرائيل براتب شهري يصل إلى عشرة آلاف دولار، بينما يبلغ راتب

الضباط الأعلى رتبة عشـــرين ألف دولار شـــهرياً، عدا عن المكافآت الضخمة جداً لمن يقتل مقاوماً حيث تتراوح المكافأة بين ســـبعة آلاف وثمانية وعشرين ألف دولار بحسب أهمية الضحية.

وبعد أن قلص باراك تلك الميزانية لعدم قناعته بهؤلاء الأجانب، عاد شارون لتوسيع مجالات استقدام أعداد جديدة منهم، إذ بدأ ميزانية عام ٢٠٠٢م بتخصيص ستة ملايين لهم وهو مبلغ يزيد مرتين ونصف على ما كان في زمن سلفه، فالرجل معجب بساديتهم الشديدة ويفخر بتعطشـــهم لســـفك أكبر قدر من الدماء؛ مما يحفـــل الكتاب المذكور بشـــواهد مخزية ومؤلمة منها، فلقد تمت تجربتهم ميدانيا في شـــتى المعـــارك وخاصة في جنوب لبنان والهجومات التي شـــهدتها الضفة الغربية، وكان لهم في مجزرة جنين دور يخدش ضمير الإنسانية.

وتنشط مؤسســـات عديدة إسرائيلية ومنها مؤسسة في هولندا تقوم بدور الوساطة لتوظيف المرتزقة من الأوروبيين، وفي دول العالم كافة عبر أفرعها المنتشرة في الدول الأخرى؛ وذلك لتجنيدهم وشراء خدمتهم العسكرية داخل الجيش الإسرائيلي، وتجند هذه المؤسسة ســـنوياً أكثر من ١٠ آلاف شـــخص في العام الواحـــد، وذلك مقابل مكافـــآت مالية كبيرة للمرتزق ومنحه شـــقة للإقامة في إســـرائيل إلى جانـــب برامج أخرى للترفيه، وقد جندت المؤسســـة منذ بداية عـــام ٢٠٠٢م، أكثر من ٦٥ هولندياً للعمل في الجيش الإســـرائيلي في ســـلاح المشاة والمدرعات والدبابات، إلى جانب مجالات الخدمة الطبية.

تعرف المؤسسة باسم (Sar-al)، ويرأسها يهودي هولندي هو أبريلس ليزر، ويقوم مركز الوثائق والمعلومات الإسرائيلي في لاهاي بمساعدة ودعم هذه المؤسسة وتقديم التيسيرات كافة لها لجذب المرتزقة، وشن حملات دعائية مضادة للعرب ومروجة للزيف الإسرائيلي بأن العرب لا يرغبون في السلام، وأنهم يسعون لإلقاء إسرائيل في البحر، وأن الخدمة في الجيش الإسرائيلي هي من أجل خدمة (الرب) والعدالة الإسرائيلية، والتركيز على أن إسرائيل تمر بوقت عصيب وهي بحاجة إلى أصدقائها في العالم للوقوف إلى جانبها، بالإضافة إلى ترويجهم لأفلام وشرائط دعائية حول الأحداث الاستشهادية التي يقوم بها الفلسطينيون، وتضخيم شرائط تصوير هذه الأحداث لتقديم الفلسطينيين بصورة (الإرهابيين) الذين يجنون على المدنيين والأطفال والمواطنين والأبرياء من الشعب الإسرائيلي، والتأكيد على أن الجيش الإسرائيلي يحتاج إلى تقوية ودعم لمواجهة الموت الذي يتوعده به العرب، وبهذه المساعدات لن يتمكن العرب من الانتصار أو هزيمة إسرائيل!!

وتنشط اليوم في إسرائيل شركة (يغال للخدمات الأمنية) حيث ترسل رسائل إلكترونية وخطابات موقعة إلى مجموعة من الضباط الإسرائيليين الذين خدموا في الوحدات المختارة وسرحوا من العمل، يتضمن نصها أن بإمكان الضابط الموافق على العرض المقدم أن يربح مالاً وفيراً؛ وهذا لتشجيع الضباط المسرحين للعمل كمدربين للحراس الذين توظفهم تلك الشركة في أي مكان في العالم.

ومؤسس هذه الشركة هو جابي أرنون وهو جنرال خدم في الاستخبارات العسكرية، وكان قد أكد أن شركته في الماضي كانت تجني أرباحاً تقدر بأكثر من مئة مليون دولار بسبب تنظيم عمليات القمع في العديد من دول العالم الثالث؛ إلا أن أرنون عاد وأكد أن نشاط شركته تقلص بعد أن سرحت أعداد كبيرة من المنتسبين للشركة، نظراً لتقلص الطلب على الخدمات التي تقدمها الشركة بسبب تحول الأنظمة الدكتاتورية إلى نظم ديمقراطية.

وقد رفض أرنون خلال حديثه تقديم أسماء الدول أو حتى الأشخاص الذين أجر لهم مرتزقة، وأكد أن الفئات المستفيدة من نشاط شركته تطلب تحديداً البحث عمن عمل في الموساد، والشباك، وكذلك العاملين في الاستخبارات العسكرية، والأفراد التابعين إلى وحدة سييرت متكال التي تتولى تنفيذ المهام الخاصة التي تأمر بها هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وكذلك وحدات المستعربين، ووحدة يمام التابعة للشرطة الإسرائيلية، حيث يتولى هؤلاء تدريب كوادر الحراسة في الدول المعنية، وتوظيف أشخاص للعمل مع الكادر المعين، وتتدرج مهامهم في نزع الاعترافات من المعارضين، وجمع المعلومات الاستخباراتية وغيرها من الأمور.

ويمتد نشاط المرتزقة الإسرائيليين إلى داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، فهناك الآلاف من الجنود المرتزقة المقيمين في المستوطنات مهمتهم الوحيدة هي قتل المطلوبين، وهم منطويين في كتيبة اسمها الكتيبة الحمراء تابعة للجيش الإسرائيلي، وأغلبهم من دول أوروبا الشرقية، وهناك مجموعة من الجنود الإسرائيليين القتلة أتوا من

روسيا، كانوا يعملون كمرتزقة مقابل قنص كل مقاتل في الشيشان، تلك المجموعة المرتزقة أتت إلى مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن تم تسريحهم من الجيش الروسي، وعملوا اليوم بمبلغ ١٠٠ دولار لقنص كل مقاوم فلسطيني.

تحظى تلك المجموعة بدعم وتأييد من كبار القادة الإسرائيليين، ولها تاريخ في الإرهاب؛ إلا أنهم تعرضوا للهزيمة أيضاً على يد قناصة من رجال المقاومة الفلسطينية؛ وذلك بعد أن تم قنص رومان القائد وإبعاده عن الخدمة في إسرائيل مدة تسعة أشهر قبل تسريحه من الخدمة الإسرائيلية، وهو مرتزق من بيلاروسيا قدم إلى إسرائيل في سنة ١٩٧٩م، وتطوع لوحدة مظليين خاصة في الاتحاد السوفييتي وأرسل لأفغانستان حيث قاتل هناك من فوق الجبال، وفي حديث عن لسانه قال معقباً على هزيمته «ذهبنا إلى أفغانستان كسرية مؤلفة من ٩٠ شخصاً فعدنا من هناك مع ٢١ قتيلاً و ٣٧ جريحاً».

والمرتزق رومان عاد لمكتبه في «جمعية المهاجرين» التي بدأ منها، والاعتراف الآخر لرومان قوله «لقد نفذنا ١٥٠ كمينا للقناصة نهاراً وليلاً من دون توقف، الجميع يعرفون ما الذي فعلناه هناك، ولكننا لم نحصل على الحد الأدنى من الاحترام بالرغم من إننا جئنا طواعية للعمل في المكان الأكثر خطورة»[١٤].

ويمتد نشاط المرتزقة الإسرائيليين إلى إفريقيا، ومن أبرز هذه الشركات: شركة ليف دان، وشركة الشبح الفضي حيث يخشى الرؤساء الأفارقة من قواتهم المسلحة نفسها، ومن ثم يلجأ العديد من هؤلاء الرؤساء إلى تكوين ميليشيات قبلية لتأمين أنفسهم، حيث

تتولى شـــركات المرتزقة الإســـرائيلية تدريب وتسليح الكثير من هذه الميليشـــيات، وفي الكونغو على ســـبيل المثال، قامت شركات مرتزقة إســـرائيلية بتدريب وتسليح الحرس الخاص بالرئيس السابق دينيس ساســـو نوجوســـو، في حين تعاقد خلفه ليســـوبا مع شركة ليف دان الإســـرائيلية لتدريب وتسليح ميليشياته من الزولو الجنوب إفريقيين، أمـــا غريمهم الثالـــث برنار كولايلاس فقد تعاقد مع شـــركة مملوكة ليهود لتدريب وتسليح قواته التي أسماها النينجا.

أما الشـــركات التـــي تتولى تنفيـــذ المخططات الإســـرائيلية في إفريقيا من أهمها شـــركة بول باريل للأســـرار، وشـــركة آباك وهما شـــركتان فرنســـيتان مملوكتان لعناصر يهودية، حيث تتبنى إسرائيل سياســـة تهدف إلى إشـــعال وتصعيد الصراعات في إفريقيا لتحقيق مصالحها في القارة.

الشركات الجنوب إفريقية

تقدر الأمم المتحدة عدد المرتزقـــة من جنوب إفريقيا في العراق ما بين خمســـة إلى عشـــرة آلاف مرتزق، حيث تعـــد جنوب إفريقيا من أكبر الدول المصدرة للعاملين في الشـــركات العســـكرية الخاصة بعد الولايات المتحدة وبريطانيـــا، وأغلب هؤلاء المجندين يعملون إما ســـائقين، أو حراساً شـــخصيين، وفي حماية طرق الإمداد، وحماية الموارد الثمينة.

ولقد ظهر إلى العلن وجود المرتزقة الجنوب إفريقيين في العراق بعـــد انفجار قنبلة يوم ٢٨ يناير ٢٠٠٤م في فندق الشـــاهين بوســـط

بغداد، مما أسفر عن مقتل فرانسوا ستراپيدوم وديون جواوز، وكان الأول قد تدرب على أساليب القتل في كويفويت وهو اسم يطلق على وحدة الشرطة في عهد التفرقة العنصرية، وعمل في العراق قبل أن يقتل كخبير أمن.

لقد كشف قتل ستراپيدوم أن النظام الحاكم في جنوب إفريقيا تجاهل عن عمد تشريع صدر سنة ١٩٩٨م أسوة بغيره من الدول، ولم يمنع العسكريين فيها من مزاولة أي عمل، والقتيلان ستراپيدوم، وجواوز، جُندا بواسطة شركة ايرينيس الدولية لإمدادها بخدمات الحراسة الشخصية لأحد القادة الأمريكيين في العراق، وفي الثمانينيات، عمل ستراپيدوم في خدمة شركة كيفيت، وهي جناح وحشي من العسكريين في جنوب إفريقيا كان يدفع مكافآت تشجيعية كما جاء في التقارير لأعضائه على كل جثة لنشطاء منظمة سوابو في ناميبيا، كما اعترف جواوز، وهو عضو سابق بمنظمة فلاكبلاس، للصحافة أنه نسف بيوت من ٤٠-٦٠ من النشطاء المناهضين للتمييز العنصري بقنابل الكيروسين، واغتال وزير في وزارة كوا ندبلي، وناشط حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وهو بييت نتولي، وأشعل النيران في منزل فابيان ريبيرو، وقتل تسعة نشطاء، وبعد انتهاء مرحلة التمييز العنصري نال الكثير من أعضاء المجموعات الأمنية مثل: مكتب التعاون المدني، وكتيبة الجواميس ٣٢، وفرقة المظلات، والوحدة التاسعة لرد الفعل، وكوماندوز الاستطلاع، والكيفيت والفلاكبلاس- نال الكثيرون منهم عفواً من مفوضية الحق والتصالح وبعضهم يعمل الآن في العراق.

وكذلـك هناك جراي برانفيلـد -٥٥ عامًا- الذي عثر على جثته مقطوعة الرأس ومعرضة للتشـويه في إبريل ٢٠٠٤م بعد معركة في مدينة الكوت جنوب شرق بغداد.

وبرانفيلـد كان قـد بدأ حياته العملية كشـرطي في روديسـيا (زيمبابـوي حاليًـا)، حيث انضم إلى وحدة من نخبة العناصر شـبه العسـكرية، وكان زملاؤه يطلقون عليه لقب (كلب الصيد) في إشارة إلى قدرته على التوصل إلى الأشـياء المخفية، بينما كان يلقبه أعداؤه «الحطـاب»؛ نظرًا لقدرته على المطاردة في المناطق كثيفة الأشـجار الوعرة.

وعندما نالت روديسـيا التي كان يحكمها البيض اسـتقلالها في الثمانينيات، نقل برانفيلد مهاراته في القتل إلى جنوب إفريقيا، حيث انضم إلى فريق سري للقتل في أيام التفرقة العنصرية التي استمرت حتى سـنة ١٩٩٤م، وكان الفريق يحمل اسـم (مكتب التعاون المدني) وتخصص في اغتيال المدنيين المتعاطفين مع حركات تحرير السـود، وفي سـنة ١٩٨١م عندما اعتقل أحد قادة الفريق في جنوب إفريقيا، وتم نقله إلى زيمبابوي، قاد برانفيلد مهمة ناجحة للإفراج عنه؛ حيث اختطف مسـؤولاً كبيرًا في الشرطة ولغَّم جسد المسؤول بالمتفجرات، ثم احتجز أفراد عائلته كرهائن، وبالتالي نجح في تأمين إطلاق سراح ذلك القاتل!!.

وتعد شـركة (النتائج المضمونة) من الشـركات الفاعلة اليوم في ميدان جلب المرتزقة، فقد تأسست سنة ١٩٨٩م على أيدي عسكريين

سـابقين من جنوب إفريقيا، وأبرمت عقدها الأول سـنة ١٩٩٢م مع شـركات نفطية من أجل تطهير بعض المناطق الواقعة تحت سـيطرة منظمـة أونيتا في أنغولا وحمايتها. وبعد نجاحها الأول، حصلت على عقدين بقيمة ٨٠ مليون دولار مع الحكومة الأنغولية.

وتنتمي (النتائج المضمونة) إلى شـركات الأمن الخاصة المزدهرة التي دخلت مسـرح الحرب فـي العقد الأخير من القرن العشـرين عارضة فعل ما لا تسـتطيع الأمم المتحدة فعله- الانحياز إلى طرف، نشـر قوة كبيرة، وكثافة نيران وقائية مقابل أجر باهظ، وقد تعاقدت سيراليون مع (النتائج المضمونة) بعد أن اكتشفت أن مختلف نشاطات الأمم المتحـدة (قوات التدخل والمراقبون) أكثـر كلفة من التعاقد مع الشـركة بكثير، فضلاً عن أن عمليات الأمم المتحدة عديمة الفاعلية، وقد كان العقد الذي أبرمه نظام الكابتن ستراسـنر مع الشركة سنة ١٩٩٥م فـي سـيراليون بقيمة ٣٥ مليون دولار مقابل ٢١ شـهرًا من العمليات لحماية الماس من المتمردين أقل كلفة من المبالغ (٢٤٧ مليون دولار) التي أنفقت على عمليات نشر مراقبي الأمم المتحدة مدة ثمانية أشهر والتي لم تكن ذات فعالية، وفي أوج نشاطها كانت هذه الشركة موجـودة في أكثر من ٣٠ بلـدًا إفريقياً مـع ٥٠٠ موظف في أنغولا وسـيراليون، ولكن تمت تصفية هذه الشركة رسميّاً سنة ١٩٩٨م، مع حالة الكسـاد في أسواق الارتزاق، لتتبدل شكل هذه المنظمة وسميت مكتب (ساندلاين الدولي)، الذي أوقف نشاطه فيما بعد وعاد للظهور كشـركة إيجيس لأنظمة الدفاع، وفي يونيـو ٢٠٠٥م، كوفئت إيجيس

بعقد سخي بلغ ٣٠٠ مليون دولار مع سلطات الولايات المتحدة من أجل حماية المنطقة الخضراء في وسط بغداد، ومن أجل تنسيق أنشطة كل شركات الحماية الأمنية الخاصة التي تعمل في العراق، وتمتلك الشركة مكاتب تمثيل ومقار في: بريطانيا، الولايات المتحدة، سنغافورة، هونج كونج، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، الصين، أستراليا، بالإضافة إلى ست وعشرين دولة إفريقية من خلال وكلاء وشركات واجهة للتمويه، منها: أنجولا، رواندا، أوغندا، الكونغو الديموقراطية، الكونغو برازافيل، إفريقيا الوسطى، موزمبيق، ناميبيا، سيراليون، ليبريا، غينيا، السنغال، الجزائر، كينيا، السودان.

وفي الوقت ذاته عمدت الشركتان إلى اقتحام مجالات مدنية بقصد الاستثمار من ناحية، ومن ناحية أخرى التمويه على أنشطتها العسكرية، ومن بين المجالات الجديدة التي اقتحمتها الشركتان: السياحة، والإنتاج الإعلامي، وتحلية المياه، والمقاولات، والنقل بأنواعه المختلفة.

وهناك شركة (ميتيوريك للحلول التكتيكية) التي لديها عقد بقيمة ٣,١ مليون دولار مع الحكومة البريطانية لتوفير حرس شخصيين وسائقين للمسؤولين الكبار في العراق، وقد تم تسجيلها مع شركة جراند ليك للتجارة في لجنة الرقابة على التسليح التقليدي الوطنية في جنوب إفريقيا من أجل العمل في العراق.

وهناك شركة (إيرينيز الدولية)، التي أسسها الضابط شين كليري من الاستخبارات العسكرية أيام التمييز العنصري، لديها عقد

بحوالي ٨٠ مليون دولار لتدريب الجنود العراقيين ولحماية المنشآت النفطية كما قامت بتدريب أعضاء المؤتمر الوطني العراقي في بداية الاحتلال.

وهناك شركة (لبرتوس فان شالكويك) المعروفة أيضاً باسم (البحار) ولها فرع للخدمات الأمنية باسم (البحار للخدمات الأمنية -البرتوس) هو أيضاً عضو في (منظمة الكيفيت)، ورحلت من نيوزيلندا بعد اتهامها بتهم تتعلق بعمليات التهريب.

وتصر حكومة جنوب إفريقيا، على غير منوال نظيرتيها الأمريكية والبريطانية، على معارضتها للنشاط العسكري الأجنبي من أجل الربح الخاص للأموال، ومن المفترض أن لوائح قانون العون العسكري الأجنبي ينظم ويُحد من إمكانيات الشركات والأفراد في جنوب إفريقيا في المشاركة في الصراعات العسكرية بالخارج، ومع ذلك، فالخروق والعقوبات الجزائية التافهة الموجودة في هذا القانون تحد من فاعليته، أضف إلى ذلك أن الإرادة السياسية غير موجودة منذ زمن طويل لفرض هذا القانون في الواقع العملي، ويقدر عدد الجنوب إفريقيين في العراق ما بين ٥-١٠ آلاف مرتزق، حيث تعد جنوب إفريقيا واحدة من أكبر الدول المصدرة للأفراد من أجل الشركات العسكرية الخاصة العاملة.

فسيفساء من الشركات العالمية

تنشط عديد من الشركات العالمية الأخرى في جلب المرتزقة إلى العراق ومناطق النزاع في العالم، وهم غالباً من دول أمريكا الجنوبية

وروسيا، ففي مدينة هادزيكى غرب سراييفو عاصمة البوسنة، يوجد مجمع عسكري يضم أحدث تكنولوجيا الكمبيوتر، يعمل على توفير معدات التدريب على الأنشطة الحربية اللازمة لتدريب الضباط الصغار اللامعين فى جيش البوسنة تمهيداً لإعارتهم إلى شركات أمنية عالمية.

وهناك أكثر من نصف مليون جندي تم تسريحهم من جيوش الجمهوريات اليوغسلافية السابقة؛ وتوالى ظهور الشركات الأمنية الخاصة في منطقة البلقان وأوروبا الشرقية حتى بلغت في رومانيا ثلاثة آلاف شركة، تم دمجها لتصبح الآن ٨٠٠ شركة، أما في صربيا فقد بلغت ١٣٠٠ شركة، وفي كرواتيا ٣٠٠ شركة، وهناك شركات أمنية في البوسنة لكنها تعمل في المجال المدني داخل البلاد، وإن كان هناك (سماسرة) يعملون لصالح شركات أمنية، تضطلع بمهام أمنية وعسكرية بجانب جيوش الاحتلال في مناطق مختلفة من العالم كالعراق وأفغانستان وغيرها.

ومن الشركات الناشطة في العراق شركة (كوبرا)، فقد أكد في حوار نشر في مجلة المجتمع الكويتية بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٠٦م أن لدى الشركة عملاء يعملون في العراق وعدد من الدول الآسيوية والإفريقية والأوروبية أيضاً، أما شروط اختيار أفراد الأمن للعمل في ساحات التوتر والحروب يقول (دراغن): إن الجهات الخارجية لا تريد التعامل سوى مع العسكريين المحترفين ممن تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، بعد الاطلاع على ملفاتهم الخاصة باللغة الإنجليزية.

وأشـــار إلى أن جميع العاملين معه كانوا عناصر القوات الخاصة في الجيش والشـــرطة الصربية ممن تم تســـريحهم في وقت ســـابق من المؤسسات الرسمية، وبعضهم رياضيون سابقون تم تدريبهم على استخدام السلاح وحماية الأشخاص والمنشآت، ويصل مجمل رواتب العامل في مثل هذه الشركات في صربيا ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ يورو، بينما يصل إلى ٥ آلاف يورو في الخارج.

في شـــركة كوبرا وغيرها من الشـــركات التي تأسســـت في دول يوغسلافيا الســـابقة يُلاحظ أن عدداً كبيراً من الجنود الذين قاتلوا بعضهم بعضاً في الحرب اليوغســـلافية في تسعينيات القرن الماضي أصبحوا زملاء في الشـــركات الأمنية الخاصة، فبعد العداء القومي والديني أصبحـــوا بتعبير أحدهم «إخوة في اليـــورو والدولار»، وهم يعملون جميعاً لدى شركات أمريكية وبريطانية.

وقد دخلت شـــركة (اكزيكيوتيف اوتكمز) الروســـية ميدان العمل في المرتزقة في ســـنة ١٩٩٣م، حيث أرســـلت قـــوات لقتال متمردي حركة يونيتا، وجاءت شركة أخرى منافسة وهي شركة الأمن والدفاع الدولـــي، المعروفـــة اختصاراً (بايـــداس) لتركز علـــى حماية مناجم الألماس، وقامت شركة إيرسكان وهي شركة أمريكية تعمل في مجال الاستطلاع والمراقبة الجوية بإرسال طائرات تجسس، في حين ركزت شركتا (رانكو) و(ذي اسل آل) على التعامل مع حقول الألغام.

وقامت حركة (يونيتا) هي الأخرى بالاستعانة بخدمات فرق تدريب أجنبية وخبراء في المدفعية والدبابات، مقابل الحصول على امتيازات

نفطية، وقامت شـــركات أوكرانية بإرسال أسطول صغير من طائرات ميغ ٢٧ وميغ ٢١ النفاثة وكذلك مروحيات إم اي ٢٤ وطيارين.

وفي تشيلي أعلن (جون ريفاس)[١٥] وهو عضو سابق في البحرية التشـــيلية لصحيفة لايترسيرا أن عمله في العراق يجلب دخلاً جيداً لعائلتـــه، ومؤكداً للصحيفة أنه لا يشـــعر أنه مـــن المرتزقة، في حين تؤكد شـــركة بلاك ووتر أن المقاتلين التشـــيليين على درجة عالية من الاحتراف، وقد ســـافر إلى العراق من تشيلي نحو ١٨٤ عسكرياً ممن عملوا في القوات المسلحة التشيلية.

وفي الســـلفادور يطلقـــون على فرصة العمل فـــي العراق الحلم العراقي، حيث يتهافت مئات الرجال والنســـاء للحصول على وظيفة في قطاع الحراسة، وينظر للســـلفادوريين العاملين في العراق بأنهم مجال خصب لســـد النقص في القوات الأمريكية، وهم غالبيتهم من الأشـــخاص الذين تلقوا تدريبات على يد الأمريكيين في أثناء الحرب الأهلية التي انتهت ســـنة ١٩٩٢م، وهنـــاك عمليات تجنيد أخرى تتم فـــي غواتيمالا، ونيكارجـــوا، وهندوراس، وكلهـــم أجمعوا ومن خلال العديد من الشـــهادات أنهـــم تعلموا كيف يقتلـــون فقط، حيث يروي (ماديواوركيا) وهو جندي ســـابق واصفاً ما يجده المرتزق من معاملة فيقـــول: «كان الأمريكيون يمضون وقتهم في إذلالنا وعلى العمل على خطـــوط الجبهة حيث خطر الموت هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً، فيما يؤكد آخرون أن من يقع مريضاً أو مصاباً فلا توجد إسعافات والعلاج الوحيد هو شرب الماء».